# المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

العدد : 217 | 31 صفحة | الخميس 9 يونيو 2022


# تونس..هل ينجح الحوار الوطني في ظل الواقع الصعب

## الترجمان: الحديث عن توتر العلاقة بين اتحاد الشغل والرئاسة غير دقيق


إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

# الافتتاحية

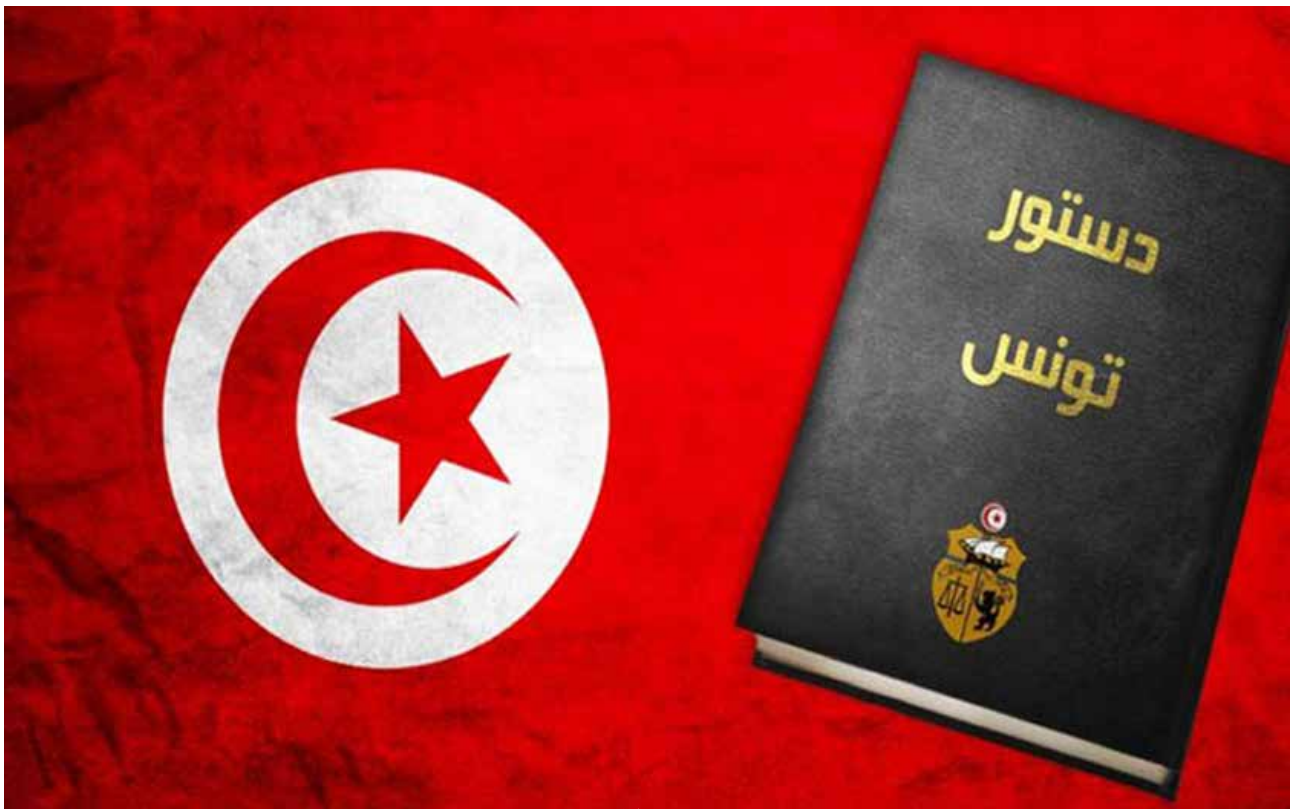


# ملامح الدستور الجديد وسط أزمة متفاقمة

مازالت التطورات السياسية تتالى في تونس منذ اعلان الرئيس التونسي قيس سعيد في 25 يوليو الماضي اجراءات استثنائية تضمنت تعليق أعمال البرلمان وحلّه لاحقا كما قام باقالة رئيس الحكومة السابق. وأقرّ سعيّد خارطة طريق سياسية بدأت باستشارة الكترونية على أن ينظم استفتاء شعبي في 25 يوليو المقبل حول دستور جديد، وصولا إلى انتخابات تشريعية نهاية العام الحالي.

# قال منسق الهيئة الوطنية الاستشارية لإعداد دستور «الجمهورية الجديدة» في تونس الصادق بلعيد،أنه سيعرض على الرئيس قيس سعيّد، مسودة للدستور «لن تتضمن ذكر الإسلام كدين للدولة».

وبالتزامن مع انطلاق الحوار الوطني الذي أثار جدلا كبيرا، تكشفت أبرز ملامح الدستور الجديد الذي أعلن الرئيس التونسي إنه سيستبدل به دستور 2014،عبر استفتاء يجري في 25 يوليو/تموز يعقبه إجراء انتخابات برلمانية جديدة في ديسمبر/كانون الأول،بهدف الوصول الى مشهد سياسي جديد يقطع مع الأحزاب التي اتهمها بالاضرار بالبلاد خلال السنوات الماضية.

الكشف عن ملامح الدستور الجديد جاء على لسان منسق الهيئة الوطنية الاستشارية لإعداد دستور «الجمهورية الجديدة» في تونس الصادق بلعيد،الذي قال أنه سيعرض على الرئيس قيس سعيّد، مسودة لدستور «لن تتضمن ذكر الإسلام كدين للدولة»،مشيرا إلى أن هذه الخطوة تأتي بهدف التصدي للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية على غرار «حركة النهضة».

**أكد بلعيد أن عدم ذكر الإسلام الهدف منه «محاربة الأحزاب السياسية على غرار حركة النهضة» ،مشددا على أنه «إذا تم توظيف الدين من أجل التطرف السياسي فسنمنع ذلك».**

وينص الفصل الأول من الباب الأول للمبادئ العامّة لدستور 2014، أن «تونس دولة حرّة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها».وأكد بلعيد في مقابلة مع وكالة فرانس برس الاثنين،أن «ثمانون في المئة من التونسيين ضد التطرف وضد توظيف الدين من أجل أهداف سياسية. وهذا ما سنفعله تحديدا وسنقوم بكل بساطة بتعديل الصيغة الحالية للفصل الأول».

وكان الرئيس التونسي قيس سعيّد علّق العمل بأجزاء كبيرة من دستور 2014 نهاية سبتمبر الفائت وكلّف لجنة الشهر الفائت برئاسة بلعيد وهو أستاذ جامعي ومتخصص في القانون الدستوري (83 عاما)،لإعداد تعديلات في مشروع مسودة على أن ينظر فيها الرئيس،ولم يعلق سعيّد الباب الأول الذي يتضمن الفصل الأول المتعلق بالهوية الدينية للدولة التونسية.

وبحسب منسق الهيئة الوطنية الاستشارية لإعداد دستور «الجمهورية الجديدة»، فأن «هناك إمكانية محو الفصل الأول في صيغته الحالية».واشار الى إن عدم ذكر الإسلام الهدف منه «محاربة الأحزاب السياسية على غرار حركة النهضة» ،مشددا على أنه «إذا تم توظيف الدين من أجل التطرف السياسي فسنمنع ذلك»،وفق تعبيره.

وقال أستاذ القانون الدستوري، «لدينا أحزاب سياسية أياديها متسخة، أيها الديمقراطيون الفرنسيون والأوروبيون شئتم أم أبيتم، فنحن لا نقبل بأشخاص وسخين في ديمقراطيتنا».وأوضح بلعيد «النهضة وأحزاب أخرى تخدم الكثير من القوى أو الدول أو الدويلات

**قال رئيس الجمهورية قيس سعيّد، خلال إشرافه،على اجتماع مجلس للوزراء، إن مواصلة العمل بدستور 2014 كان سيؤدي إلى تفجير الدولة من الداخل. وأضاف أنه تم العمل منذ مدة على الإعداد لدستور جديد بصفة ديمقراطية.**

الأجنبية التي تمتلك أموالا كثيرة وتريد إنفاقها كما يحلو لها وتوظفها للتدخل في شؤون الدول... هذه خيانة».

وأعلن الرئيس التونسي في 25 يوليو الماضي جملة من الاجراءات الاستثنائية وفق الفصل 80 من دستور 2014 من بينها تعليق أعمال البرلمان وحلّه لاحقا كما قام بإقالة رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي.وأقرّ سعيّد خارطة طريق سياسية بدأت باستشارة الكترونية على أن ينظم استفتاء شعبي في 25 يوليو المقبل حول دستور جديد، وصولا إلى انتخابات تشريعية نهاية العام الحالي.

ويرى مراقبون أنه منذ أن تمت المصادقة على دستور سنة 2014 بعد مخاض ثلاث سنوات، تعرض لانتقادات حادة خاصة في علاقة بتوزيع السلطات وخطوط التماس بين هذه السلطات ما يمكن أن يشعل صراعا بينها في اي وقت، وطالب الكثيرون حينها بتعديل هذا الدستور لاعتبارات عدة، لكن عملية التعديل بقيت مجرد معطى نظري يطفو على السطح.

وأكد الرئيس التونسي قيس سعيد مرات عدة في خطاباته أن النظام السياسي البرلماني المعدّل الذي أقره دستور 2014 لم يعد يتأقلم مع الوضع الحالي وكان سببا مباشرا في نشوب صراعات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية حتى وصل الأمر إلى تعطيل عجلة عمل الدولة.

وفي مايو الماضي،قال رئيس الجمهورية قيس سعيّد،

## الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعد أكبر القوى الفاعلة في المشهد السياسي التونسي، رفض المشاركة في الحوار الوطني معلّلا قراره بأن المبادرة التي أطلقها سعيّد محاولة لفرض «سياسة الأمر الواقع».

خلال إشرافه،على اجتماع مجلس للوزراء، إن مواصلة بدستور 2014 كان سيؤدي إلى تفجير الدولة من الداخل.وأضاف أنه تم العمل منذ مدة على الإعداد لدستور جديد بصفة ديمقراطية.وتابع قوله «النص بالنص والقانون بمثله.. ستكون جمهورية جديدة تقوم على أسس متينة تضمن وحدة الدولة واستمرارها وتضمن حقوق التونسيين في حياة كريمة».

وانطلقت اللجنة التي يترأسها الصادق بلعيد السبت في حوار وطني رفضت الكثير الأحزاب الكبرى في البلاد والنقابات المشاركة فيه،بعل ابرزها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعد أكبر القوى الفاعلة في المشهد السياسي التونسي،والذي رفض المشاركة في الحوار الوطني معلّلا قراره بأن المبادرة التي أطلقها سعيّد محاولة لفرض «سياسة الأمر الواقع».

وفي المقابل شهدت الجلسة الأولى من الحوار الوطني، حضور ممثلي عدة أحزاب سياسية ومنظمات وطنية وشخصيات مستقلة،وأكد بلعيد أن غياب الاتحاد العام التونسي للشغل لم يفشل عمل الجلسة، لافتاً إلى أن الباب ما زال مفتوحاً أمام المنظمة للالتحاق بالحوار، لكن دون شروط مسبقة،وأضاف «وإن لم ترغبوا فإن القطار سيغادر في الوقت المحدد».

من جانبه،قال رئيس حزب التحالف من أجل تونس، سرحان الناصري، إن «الانتظارات والمسؤوليات التي يتحمّلها الحوار الوطني كبيرة جدا».وأضاف في تصريح لاذاعة «الجوهرة أف أم» المحلية،أن «المسؤولية وطنية وتاريخية في المشاركة والمساهمة في صياغة الدستور الجديد والجمهورية الجديدة».مؤكدا أن «تونس تمر بأزمة حادّة وأنه لابد من أن ينبثق عن الحوار مخرجات تكون في مستوى انتظارات الشعب».

وطيلة السنوات العشر الماضية،عاشت تونس فترات من عدم الاستقرار السياسي،والأكيد أن الأزمة التونسية تزداد صعوبة يوما بعد يوم ومعها يزداد خطر انزلاق البلاد الى أوضاع أكثر سوءا خاصة على الصعيد الاقتصادي،ويرى كثيرون أن دوامة الصراعات السياسية التي تعيشها البلاد منذ فترة ستكون عواقبها وخيمة وأن التوافق هو السبيل الأمثل لاعادة البلاد الى مسارها الصحيح والخروج من عنق الزجاجة.

# انطلاق جلسات الحوار الوطني في تونس:
# الظروف والرهانات

لا تفاؤل كبيرا بالحالة السياسية في تونس اليوم. السنوات الماضية لم تذهب بالبلاد كما حلم الشعب الذي اعتقد أنه بإزاحة نظام بن علي في 2011، سيتجه نحو حالة من الرفاه والحريات. كل المؤشرات المتعلقة بحالة الناس كانت سلبية، وحتى هامش الحريات المكتسب مازالت التخوفات قائمة بأن يفُقد، وسط غموض المسار الذي تسير فيه البلاد واختلاف الآراء حول مرحلة ما بعد 25 يوليو 2021، أين أمسك الرئيس قيس سعيّد بكل مفاتيح السلطة.

شريف الزيتوني

**في الـ25 من يوليو الماضي (2021)، أقدم الرئيس التونسي قيس سعيّد على خطوة قوية، أقال بموجبها الحكومة التي تبعها الفشل في كل المستويات، وجمد البرلمان (ثم حله)، وأنهى العمل بعدد من فصول الدستور، ثم حل عددا من الهيئات الدستورية التي كانت مثار جدل بين التونسيين، معلنا عن إنهاء ما سماها حالة العبث التي عاشتها البلاد لسنوات والدخول في مرحلة جديدة شعارها مكافحة الفاسدين سياسيا واقتصاديا.**

**لا تفاؤل كبيرا بالحالة السياسية في تونس اليوم. السنوات الماضية لم تذهب بالبلاد كما حلم الشعب الذي اعتقد أنه بإزاحة نظام بن علي في 2011، سيتجه نحو حالة من الرفاه والحريات.**

في الـ25 من يوليو الماضي (2021)، أقدم الرئيس التونسي قيس سعيّد على خطوة قوية، أقال بموجبها الحكومة التي تبعها الفشل في كل المستويات، وجمد البرلمان (ثم حله)، وأنهى العمل بعدد من فصول الدستور، ثم حل عددا من الهيئات الدستورية التي كانت مثار جدل بين التونسيين، معلنا عن إنهاء ما سماها حالة العبث التي عاشتها البلاد لسنوات والدخول في مرحلة جديدة شعارها مكافحة الفاسدين سياسيا واقتصاديا.

لكن السنة التي مرت، اختلفت حولها التقييمات، بين من أيدها ووضع كل بيضه في سلتها، معتبرا أن إجراءات سعيد، كانت ضرورة حتمية لا مهرب منها بسبب ارتفاع مؤشرات الفساد، وتغول الإسلام السياسي في مفاصل الدولة والانسداد الذي عرفته مؤسسات الحكم وعلى رأسها البرلمان الذي كان ساحة للتهريج الذي لا يفيد الشعب في شيء، ويمثل هذا الشق أحزاب حركة الشعب والتيار الشعبي وبعض

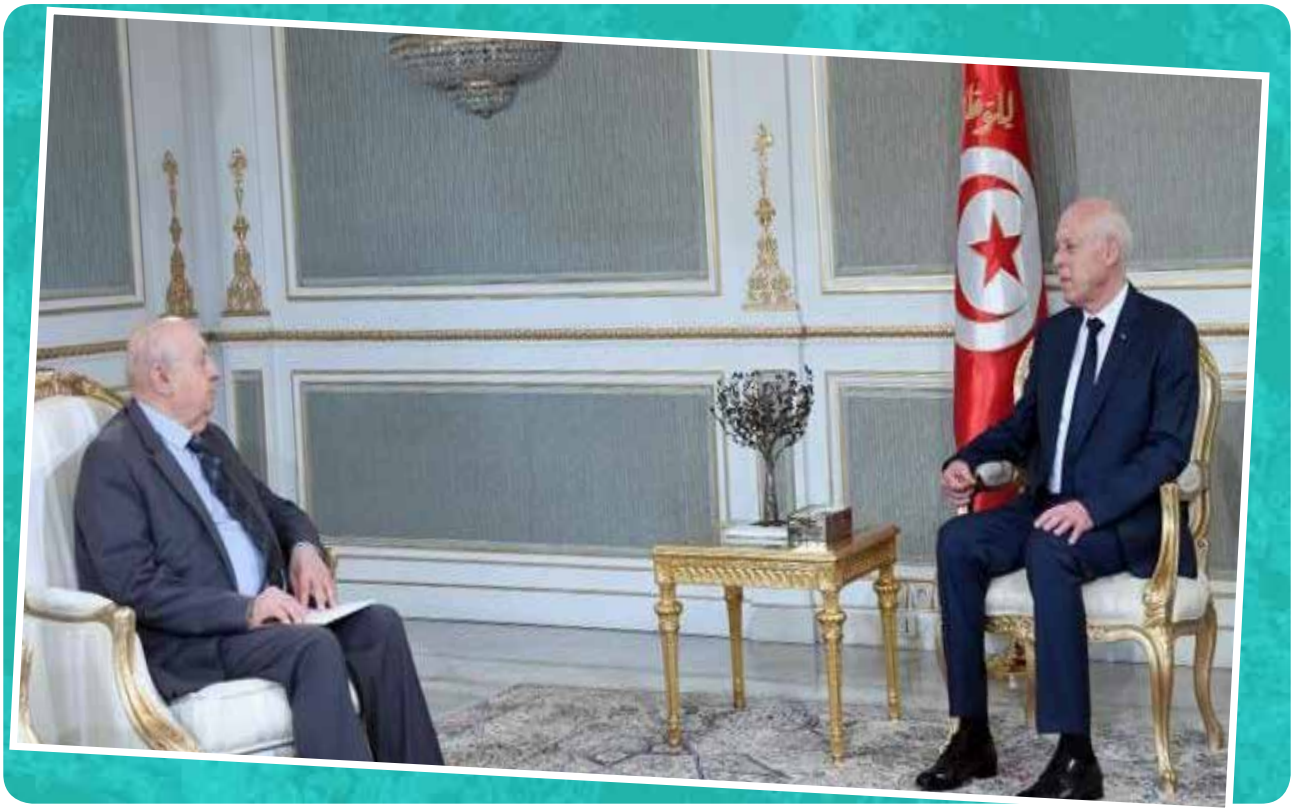

**السنة التي مرت، اختلفت حولها التقييمات، بين من أيدها ووضع كل بيضه في سلتها، معتبرا أن إجراءات سعيد، كانت ضرورة حتمية لا مهرب منها بسبب ارتفاع مؤشرات الفساد، وتغول الإسلام السياسي في مفاصل الدولة، وبين من عارضها معتبرا أنها عملية انقلابية على الدستور وتوجه نحو دكتاتورية يريد قيس سعيّد أن يعيدها إلى الواجهة مرة أخرى.**

الشخصيات المعروفة بعدائها للإسلام السياسي، وبين من عارضها معتبرا أنها عملية انقلابية على الدستور وتوجه نحو دكتاتورية يريد قيس سعيّد أن يعيدها إلى الواجهة مرة أخرى، وعلى رأس هذه الأطراف حركة النهضة والدستوري الحر رغم التباين الكبير في مواقفهما من بعضهما، لكنهما اجتمعا على مواجهة سعيّد بكل حدة.

وخلال كامل هذه الفترة، كانت النداءات من مؤيدي الرئيس ترتفع من أجل الحسم والإسراع في تنفيذ ما وعد به يوم 25 يوليو، في حين كانت الشوارع ساحة للمظاهرات الرافضة لقرارات الرئيس، وسط أرقام مخيفة على المستوى الاقتصادي، ورفض مؤسسات التمويل الدولية منح تسهيلات مالية لتونس لتغطية العجز المتواصل في ميزانية الدولة، مشترطة حل الأزمة السياسية وتقديم ضمانات واضحة للإيفاء بالتعهدات لاحقا، وهذا ما يبدو أن حكومة ما بعد 25 يوليو لم تنجح فيه رغم المحاولات المتكررة التفاوض حول هذه الملفات، وهذا ما جعلها أمام انتقادات لاذعة حتى من الأطراف المقربة من سعيّد التي دعت إلى إقالة عدد من وزرائها ممن عجز عن تقديم أي إضافة منذ تسلمه منصبه قبل أشهر، خاصة الماسكين بوزارات اقتصادية وخدمية.

ووسط كل هذا، أعلن الرئيس التونسي يوم 20 مايو الماضي عن تشكيل هيئة وطنية استشارية من أجل

**أسئلة كثيرة تطرح عن مدى نجاح الحوار الوطني الذي دعا له الرئيس وعمل بكل جهده أن يصل إليه رغم الضغوطات، في ظل شكوك البعض حتى من مؤيديه في البداية، من أن يفشل سواء في مرحلة الإعداد والتنسيق الحالية، وخاصة في الاستفتاء وإمكانية الوصول إليه والحرج الكبير الذي قد يجد فيه سعيّد نفسه في صورة الفشل؟**

جمهورية جديدة، يرأسها أستاذ القانون الدستوري الصادق بلعيد، لوضع تصور لجمهورية جديدة تقطع مع كل الحقب السياسية السابقة التي أثبتت فشلها. ومن مهام الهيئة إنجاز دستور جديد للبلاد بعد عجز السابق عن حل بعض الإشكاليات التي طرأت على البلاد، ويتم ذلك عبر حوار تستدعى له كل الأطراف النافذة في البلاد على المستوى السياسي والنقابي والمدني.

وفي الوقت الذي باشرت الهيئة عملها، موزعة مهامها على ثلاثة لجان، بدأ تظهر الإشكاليات التي تحرج الرئيس وتهدد بفشل مشروعه، حيث رفضت أطراف فاعلة في البلاد الحضور في جلسات الحوار معتبرة أن الأمور مرتب لها مسبقا من الرئيس والحضور هو مجرد تزيين للمشهد، وعلى رأس هذه الأطراف الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يبدو على خلاف كبير مع رئيس الجمهورية، سواء بتأكيد عدم الحضور لاحقا سواء من خلال التصريحات المتبادلة التي لا تخلو من انتقادات متبادلة وصلت في حالات حد التوتر، وهذه المرة الأولى تقريبا التي يجد فيها الاتحاد نفسه مباشرة في مواجهة سلطة تنفيذية، لأن الخلافات مع النهضة في سنوات سابقة كانت تتم عبر قواعدها متهربة أن تكون هي في الصورة. كما أن النهضة باعتبارها رأس حربة «المعارضة»، تربط كل خيوطها خاصة خارجيا من أجل الضغط على الرئيس للتراجع عما قام به سعيّد، وتصريحات الخارجية

**أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد يوم 20 مايو الماضي عن تشكيل هيئة وطنية استشارية من أجل جمهورية جديدة، يرأسها أستاذ القانون الدستوري الصادق بلعيد، لوضع تصور لجمهورية جديدة تقطع مع كل الحقب السياسية السابقة التي أثبتت فشلها.**

الأمريكية وبعض الأطراف الأوروبية في كل مرة، تصب في ذلك الإطار.

لكن مع كل ذلك بدأ الحوار، وحضرته أطراف وغابت عنه أخرى. وعلى الرغم من انتقاد حضور بعض الشخصيات التي لا قيمة لها سوى تأييد إجراءات 25 يوليو 2021، أكد رئيس الهيئة الاستشارية الصادق بلعيد، أن لجانه سائرة فيما خططت له بمن حضر، في رسالة إلى الغائبين، معلنا استعداده لتقديم مسودة دستور إلى الرئيس لمناقشتها ووضعها للاستفتاء، وطلب من المشاركين أن يجهزوا تصورا لمستقبل البلاد على المدى البعيد.

وفي ظل هذه التطورات، أسئلة كثيرة تطرح عن مدى نجاح الحوار الوطني الذي دعا له الرئيس وعمل بكل جهده أن يصل إليه رغم الضغوطات، في ظل شكوك البعض حتى من مؤيديه في البداية، من أن يفشل سواء في مرحلة الإعداد والتنسيق الحالية، وخاصة في الاستفتاء وإمكانية الوصول إليه والحرج الكبير الذي قد يجد فيه سعيّد نفسه في صورة الفشل؟ كما أن الحالة الاقتصادية الحالية تعتبر امتحانا كبيرا لمرحلة ما بعد 25 يوليو لأن مؤشرات كثيرا تنذر بردة فعل اجتماعية غاضبة إذا تواصلت الأمور كما هي عليه من ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم وغياب حلول واضحة تهدئ القلق السائد.

# أزمة القضاة في تونس..
# صراع جديد بين السلطات العليا في البلاد

يواصل القضاة التونسيين تعليق العمل بكافة المحاكم التونسية مهدّدين بالتصعيد احتجاجا على القرار الرئاسي الذي قضى بعزل 57 قاضيا بسبب»الفساد والتواطؤ والتستر على متهمين في قضايا إرهاب»، أزمة جديدة تنظاف للأزمات المتراكمة للبلاد التونسية وسط مخاوف كثيرة من تأزم الوضع خاصة مع التطورات الأخيرة المتسارعة المرافقة للحوار الوطني التونسي والإستفتاء والمواعيد الانتخابية.

نجاة فقيري

- **في ليلة واحد، الأربعاء غرة جوان/ يونيو 2022، قام رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد بتعديل المرسوم المتعلق بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء، ثم وفي وقت متأخر من الليلة ذاتها أصدر مرسوما رئاسيا بإعفاء 57 قاضيا وقاضية بتهم مختلفة**
- **وتضم قائمة القضاة المعزولين عديد الأسماء المعروفة، من بينها رئيس المجلس الأعلى للقضاء الذي قام سعيّد بحله يوسف بوزاخر ورئيس جمعية القضاة الشبان مراد المسعودي والبشير العكرمي الذي يصفه الكثيرون بـ«رجل النهضة وأداتها منذ سنوات لتطويع الجهاز القضائي خدمة لمصالحها»، وأسماء كثيرة أخرى**

في ليلة واحد، الأربعاء غرة جوان/ يونيو 2022، قام رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد بتعديل المرسوم المتعلق بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء، ثم وفي وقت متأخر من الليلة ذاتها أصدر مرسوما رئاسيا بإعفاء 57 قاضيا وقاضية بتهم مختلفة متعلقة بالفساد والتواطؤ والإرهاب. وتضم قائمة القضاة المعزولين عديد الأسماء المعروفة، من بينها رئيس المجلس الأعلى للقضاء الذي قام سعيّد بحله يوسف بوزاخر ورئيس جمعية القضاة الشبان مراد المسعودي والبشير العكرمي الذي يصفه الكثيرون بـ«رجل النهضة وأداتها منذ سنوات لتطويع الجهاز القضائي خدمة لمصالحها»، وأسماء كثيرة أخرى.

ومنح المرسوم الرئاسي الصادر سابقا في 13 فيفري 2022 بالجريدة الرسمية عدد16 وفق الفصل 20 الحق لرئيس الجمهورية التونسية طلب إعفاء أي قاض «يخل بواجباته» بناء على تقرير معلل من رئيس الحكومة أو وزير العدل، ويصدر المجلس «فورا» قرارا بإيقاف القاضي المعني عن العمل إلى حين البت في ملفه.

وتعليقا على القرار الرئاسي الأخير، أكّدت جمعية القضاة التونسيين في بيان لها، أنّ المرسوم عدد 35 لسنة 2022 المؤرخ في 1 جوان/يونيو 2022 المتعلق بإتمام المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12

- كدت جمعية القضاة التونسيين، أن «إطلاق يد رئيس الجمهورية في إعفاء القضاة وبناءً على سلطته التقديرية وما توفر له من تقارير سرية مجهولة المصدر وغير معلومة بالنسبة للمعنيين بها، هيَّأ مناخا من الترهيب والترويع لعموم القضاة من دون استثناء».
- ليعلن مكتبها التنفيذي في بلاغ لاحق عن تعليق العمل بمختلف المحاكم العدلية والإدارية والمالية بكامل الجمهورية والقاضي لأسبوع كامل مع إمكانية التصعيد . ووفق ما أعلنت عنه في متابعة للإضراب خلال الأيام الماضية فإن نسبة القضاة المضربين بلغت 99 بالمائة

فيفري/فبراير 2022 المتعلق بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء «هو مرسوم معدوم لما مثّله من تعدّ واضح على الاختصاص الحصري للمجلس الأعلى للقضاء وتدخل واضح وفادح لرئيس الجمهورية في ما هو موكول للسلطة القضائية وما يمثله من انتهاك لكل المبادئ المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية من حق الدفاع ومبدأ المواجهة وقرينة البراءة».

وأكدت جمعية القضاة، أن «إطلاق يد رئيس الجمهورية في إعفاء القضاة وبناءً على سلطته التقديرية وما توفر له من تقارير سرية مجهولة المصدر وغير معلومة بالنسبة للمعنيين بها، هيَّأ مناخا من الترهيب والترويع لعموم القضاة من دون استثناء، وألغى كل تمظهرات استقلال السلطة القضائية وضمانات استقلال القاضي، ويحذرون الرأي العام والشعب التونسي والمنظمات الوطنية، من خطورة ذلك على واقع الحقوق والحريات».

ليعلن مكتبها التنفيذي في بلاغ لاحق عن تعليق العمل بمختلف المحاكم العدلية والإدارية والمالية بكامل الجمهورية والقاضي لأسبوع كامل مع إمكانية التصعيد . ووفق ما أعلنت عنه في متابعة للإضراب

- تعليقا على الإضراب أكّد رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد أن المرفق العمومي للدولة لا يمكن أن يتوقّف. ودعا إلى ضرورة اقتطاع أيام العمل للقضاة المضربين واتخاذ جملة الإجراءات الأخرى المنصوص عليها بالقانون
- صاحب الإعفاءات ضجة كبيرة تجاوزت القضاة إلى المعارضة والمنظمة الشغيلة وشخصيات سياسية وجمعيات مدنية ومنظمات عالمية خاصة في غياب الوثائق والإثباتات القطعية لأسباب العزل
- نـدّدت الخارجيـة الأمريكية بإقالـة 57 قاضياً وتحوير القواعد التي تحكم المجلس الأعلى للقضاء وحذّرت من أن مراسيم الرئيس التونسي قيس سعيد تقوض المؤسسات الديمقراطية في البلاد

خلال الأيام الماضية فإن نسبة القضاة المضربين بلغت 99 بالمائة.

وتعليقا على الإضراب أكّد رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد لدى لقائه وزيرة العدل ليلى جفال على أن المرفق العمومي للدولة لا يمكن أن يتوقّف. ودعا إلى ضرورة اقتطاع أيام العمل للقضاة المضربين واتخاذ جملة الإجراءات الأخرى المنصوص عليها بالقانون حتى لا يتكرّر المساس بمصالح المتقاضين.

صاحب الإعفاءات ضجة كبيرة تجاوزت القضاة إلى المعارضة والمنظمة الشغيلة وشخصيات سياسية وجمعيات مدنية ومنظمات عالمية خاصة في غياب الوثائق والإثباتات القطعية لأسباب العزل.

فمن جانبها نـدّدت الخارجية الأمريكية بإقالة 57 قاضياً وتحوير القواعد التي تحكم المجلس الأعلى للقضاء وحذّرت من أن مراسيم الرئيس التونسي قيس سعيد تقوض المؤسسات الديمقراطية في البلاد،

وأوضح نيد برايس المتحدث باسم الخارجية أن

> أما الاتحاد الدولي للنقابات فقد أصدر بيانا على خلفية عزل رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد لـ57 قاضيا، نندّد فيه بما وصفه «تهديدا جديدا للحرية وسيادة القانون في تونس»

> من جهته، دعا الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، في بيان له، النيابة العمومية إلى القيام بدورها في حماية الحقوق والحريات بما في ذلك الحرمة المعنوية للنساء وكرامتهن البشرية

واشنطن أبلغت المسؤولين التونسيين بصورة مستمرة بأهمية الضوابط والتوازنات في النظام الديمقراطي.

وقال برايس في ذات السياق «نواصل حثّ الحكومة التونسية على انتهاج عملية إصلاح شفافة تشرك الجميع تستفيد من إسهامات المجتمع المدني والطيف السياسي المتنوع لتعزيز شرعية مساعي الإصلاح».

أما الاتحاد الدولي للنقابات فقد أصدر بيانا على خلفية عزل رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد لـ57 قاضيا، ندّد فيه بما وصفه «تهديدا جديدا للحرية وسيادة القانون في تونس» معتبرا أن عمليات العزل «تتجاهل الأطر التي تنظم عمل القضاء وهيئاته التمثيلية، وتحرم القضاة من حق الاعتراض على عزلهم واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم».

وجاء في بيان الاتحاد الدولي الذي ينتسب الاتحاد العام التونسي للشغل إليه، أن حالات العزل «أتت في أعقاب سلسلة من الأوامر والمراسيم المقيدة للحقوق والحريات الأساسية في تونس، مثل المنشور رقم 20 الذي يحظر أي مفاوضات مع النقابات دون إذن من رئيس الوزراء» ملاحظا أن هذا «يتعارض مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98 التي تضمن الحق في

المفاوضات الجماعية».

وفي جدل صاحب قرار العزل أثارت التهم الموجهة لقاضيتين جدلا واسعا خاصة بعد تداول وثائق شخصية لهما. وقد أدانت منظمات تونسية عديدة عمليات السحل الإلكتروني، الذي تتعرض إليه قاضيتين تم إعفاؤهما من مهامهما ضمن الأمر الرئاسي عدد 35 معبرة عن رفضها إقحام الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية للنساء في المعارك المتعلقة بالقضاء.

كما عبرت هذه المنظمات عن تضامنها المطلق مع القاضيتين المذكورتين، لافتة إلى أن «تداول وثائق رسمية على صفحات منصة «الفايسبوك» مؤشر سلبي يعبر على ضعف أجهزة الدولة واختراقها وانتهاك حقوق المتقاضين وسرية المعطيات الشخصية التي يكفلها القانون».

واعتبرت أن «قضايا الزنا لا تهم الرأي العام والمجتمع في شيء حتى من الناحية القانونية»، علاوة عن كونها من الجرائم التي «تجاوزها الزمن لمخالفتها لروح القانون والمنطق السليم وتعلقها بالحياة الخاصة للأفراد وحرياتهم وبالشأن العام.» من جهته، دعا الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، في بيان له، النيابة العمومية إلى القيام بدورها في حماية الحقوق والحريات بما في ذلك الحرمة المعنوية للنساء وكرامتهن البشرية.

تطورات كثيرة ومتسارعة أثارها قرار العزل الجماعي لـ 57 قاضيا وقاضية، و أزمة جديدة تشدّد الخناق على الوضع العام بالبلاد التونسية خاصة مع ما صاحب الحوار الوطني من توتر وانسحابات أبرزها رفض المنظمة الشغيلة التونسية العريقة من المشاركة فيه، قبيل الإستفتاء المزمع تنفيذه الشهر المقبل وأمام التحركات الحثيثة للمعارضة خاصة مع اتسام ملامح برنامج رئيس الجمهورية التونسية بالغموض يجعلنا نتساءل عن مآلات هذه الصدامات العنيفة التي خلقتها القرارات الرئاسية الأخيرة.

- أزمة جديدة تشدّد الخناق على الوضع العام بالبلاد التونسية خاصة مع ما صاحب الحوار الوطني من توتر وانسحابات أبرزها رفض المنظمة الشغيلة التونسية العريقة من المشاركة فيه، قبيل الإستفتاء المزمع تنفيذه الشهر المقبل وأمام التحركات الحثيثة للمعارضة خاصة مع اتسام ملامح برنامج رئيس الجمهورية التونسية بالغموض

- وفي جدل صاحب قرار العزل أثارت التهم الموجهة لقاضيتين جدلا واسعا خاصة بعد تداول وثائق شخصية لهما. وقد أدانت منظمات تونسية عديدة عمليات السحل الإلكتروني، الذي تتعرض إليه قاضيتين تم إعفاؤهما من مهامهما ضمن الأمر الرئاسي عدد 35 معبرة عن رفضها إقحام الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية للنساء في المعارك المتعلقة بالقضاء

# الحوار الوطني التونسي
## بين المشارك و المقاطع و المبُعد

في أحداث أصبحت متكررة في العاصمة الليبية ومدن الغرب الليبي، وباتت تهدد آمال الاستقرار في البلاد حيث انعكست الأزمة على ما يبدو على الوضع الأمني في البلد التي عانت عقدا من الفوضى.

رامي التلغ

يشارك في جلسة الحوار الأولى، ممثلون عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والاتحاد الوطني للمرأة، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

لكنّها في الوقت ذاته وضعت تركيا في مأزق، خاصة أنّ علاقتها مع رئيس الحكومة المكلف الجديد فتحي باشاغا جيدة جداً، ومع المنتهية ولايته عبد الحميد الدبيبة أيضاً الذي ضمن مصالحها منذ تسلمه زمام الأمور في ليبيا.

كما جعلت المجموعات المسلّحة في حالة ارتباك نظرا للتقاطعات المتعددة التي تجمع باشاغا و الدبيبة ما يحتّم إعادة توزيع خرائط تموقع الميليشيات.

وفي سياق متّصل، كتبت صحيفة «المونيتور» أنّ تركيا تواجه خيارات صعبة في ليبيا، ما لم يتمّ حلّ الصراع على السلطة، وثمّة احتمال لمواجهة عسكرية، إذا حاولت الحكومة الجديدة دخول طرابلس عنوة.

وأشارت الصحيفة إلى تغيرات على الأرض تدفع تركيا للّعب بشكل أكثر انفتاحاً وحزماً في الملف الليبي، بعد أن أثارت في وقت سابق انزعاجاً ممّا وصفته بتحالف رئيس الحكومة الجديد فتحي باشاغا مع القوات الشرقية، ولا سيّما القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر، ورئيس البرلمان عقيلة صالح، الساعي للإطاحة بولاية حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، بحسب الصحيفة.

وقال تقرير «المونيتور»: إنّ أنقرة عملت بشكل وثيق مع باشاغا خلال فترة توليه منصب وزير الداخلية في حكومة الوفاق، «إلا أنّ الوضع اليوم اختلف بالنسبة إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يرى أنّ حكومة باشاغا تحت تأثير حفتر وعقيلة صالح، اللذين عارضا بشدة الوجود العسكري التركي في ليبيا».

من جانبه،كشف موقع «أفريكا إنتليجنس» الفرنسي أن تركيا تعهدت بالضغط على رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، للموافقة على مفاوضات مع رئيس وزراء حكومة الاستقرار الوطني، فتحي باشاغا، ومع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح لايجاد حل سلمي.

في 10 مارس، رفض الدبيبة عرض الوساطة التركية، قائلاً إنه مستعد لاستخدام الوسائل العسكرية لمواجهة باشاغا. كما لاحظت صحيفة «أراب ويكلي»، أثار اقتراح أنقرة قلق الدبيبة، لأنه سيشكل اعترافًا ضمنيًا بحكومة «باشاغا»، وبالتالي، نهاية تفويض حكومة الوحدة الوطنية. من جهته، رفض باشاغا، الذي كان قد دُعي

**أما في قائمة الأحزاب المشاركة، فالأمر اقتصر على دعوة 4 أحزاب هي حركة الشعب، التيار الشعبي، حركة تونس إلى الأمام و حركة النضال الوطني.**

إلى منتدى أنطاليا الدبلوماسي في الفترة من 11 إلى 13 مارس، الذهاب إلى هناك حتى لا يضطر لمقابلة منافسه الليبي. ومع ذلك، وافق لاحقًا على وساطة أنقرة.

وفي هذا الإطار، تجد تركيا التي لا تزال تحتفظ بقواتها العسكرية في ليبيا نفسها أمام استحقاق سياسي وعسكري في وقت بالغ التعقيد، فبعد أن كانت في صراع سياسي وعسكري غير مباشر مع الإمارات ومصر، فإنها اليوم تقيم علاقات متقدمة مع الإمارات، وتسعى لإصلاح العلاقات مع مصر ولا تجد أي مساحة للمناورة والمخاطرة في التقدم الذي حققته في إطار مساعي العودة لسياسة صفر مشاكل.

ويقدّر خبراء أن أنقرة تسعى إلى الحفاظ على نفوذها العسكري والسياسي في ليبيا من أجل ضمان استمرار العمل بمذكرة التفاهم البحرية، وعدم التعرض لأي انتكاسة قريباً في موازين القوى بصراع شرق المتوسط، في وقت تجد تركيا نفسها في أفضل وضع على الإطلاق منذ سنوات، وتسعى لحصد مكاسب مذكرة التفاهم البحرية مع ليبيا ونتائج سياسة العودة لصفر مشاكل والفرص التي خلقتها الحرب في أوكرانيا من أجل التوصل إلى اتفاق لنقل غاز شرق المتوسط إلى أوروبا عبر الأراضي التركية، وهو الخيار الذي لم تقبل به قوى تحالف شرق المتوسط الذي كان يستهدف عزل تركيا لولا القوة التي منحتها مذكرة التفاهم البحرية مع ليبيا.

من جانب آخر،وصلت حدة التنافس السياسي المحموم بين الحكومتين إلى أوجها عندما انحدرت طرابلس إلى تصعيد عسكري خطير بين جماعات مسلحة يؤيد بعضها باشاغا وحلفائه في الشرق، ويدين البعض الآخر بالولاء للدبيبة.

وعاد الهدوء إلى طرابلس، عقب اندلاع اشتباكات مسلحة بين مجموعات مؤيدة لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، وأخرى داعمة لرئيس الحكومة المكلف من البرلمان فتحي باشاغا، بعد ساعات من وصول الأخير إلى المدينة لمباشرة أعمال حكومته، ما تسبب في خسائر بشرية ومادية وتعطل المؤسسات التعليمية والخدمية.

في المقابل، حمل الدبيبة باشاغا والجماعات المسلحة

**أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر المنظمات النقابية في تونس وأهمها، رفضه المشاركة في الحوار الوطني الذي اقترحه الرئيس قيس سعيد من أجل «جمهورية جديدة»، معتبرا أنه «شكلي» ويقصي القوى المدنية.**
**الحوار الذي دعا إليه رئيس تونس، استبعد بعض الأحزاب السياسية، على رأسها النهضة، التي استثناها كذلك من المشاركة في لجنة للإعداد لمشروع تنقيح دستور «جمهورية جديدة».**

الموالية له مسؤولية الدمار والخسائر التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة، ووجه كل الأجهزة الأمنية والعسكرية للتعامل بشدة مع كل من يهدد أمن المواطنين، معتبراً أن ما يقوم بهذه التصرفات لا يمكن أن يكون طرفاً في أي حوار أو اتفاق سياسي.

في ذات الصدد ،تستعد حكومة الوحدة الوطنية الليبية برئاسة عبدالحميد الدبيبة التي تتمسك بأنها حكومة شرعية في مواجهة حكومة جديدة برئاسة فتحي باشاغا كان البرلمان قد منحها الثقة ولم تنجح حتى الآن في ممارسة مهامها والاستقرار في طرابلس، لتنفيذ خطة تشمل نزع سلاح الميليشيات وإعادة دمجها.

ويبدو أن قرار دمج الميليشيات يأتي ضمن جهود تثبيت سلطة الدبيبة والاستعداد لمواجهة محتملة مع القوات والميليشيات الداعمة لحكومة باشاغا، بينما يأتي القرار عقب مواجهات مسلحة الأسبوع الماضي قرب طرابلس بين الموالين لرئيس حكومة الوحدة والموالين لحكومة رئيس الوزراء الجديد (فتحي باشاغا).

وعرض وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية الليبية اللواء خالد مازن، رؤية الوزارة حول طرق الدعم الدولي لبرنامج «نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج» في ليبيا وذلك خلال مشاركته في ورشة عمل عُقِدت اليوم الاثنين بمدينة طليطلة الإسبانية.

وقضية نزع سلاح الميليشيات وحلها تعتبر من القضايا المعقدة في ليبيا والتي ترخي بظلال ثقيلة على جهود الاستقرار وبناء الدولة المدنية وأصبحت رقما صعبا في المعادلة السياسية ومعادلة الاستقرار.

ومن المستبعد أن تنجح جهود نزع سلاح الميليشيات التي تقلب ولاءها بحسب مصالحها وتتهم في نفس الوقت بارتكاب انتهاكات واسعة خلال عقد من الفوضى عقب الإطاحة بنظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي.

إلى ذلك،يرى مراقبون أن الاصطفافات العسكرية التي تشهدها العاصمة الليبية طرابلس خلال الأيام الأخيرة بين الميليشيات المتصارعة، بالإضافة إلى وجود مؤشرات على اتجاه الولايات المتحدة إلى دعم باشاغا تعكس تراجع فرص الدبيبة في البقاء في الحكم، على الرغم من سعيه للحصول على دعم الجماعات المتطرفة داخل ليبيا، والجزائر، وهو ما يعني أن خيار المواجهات المسلحة في طرابلس بين الميليشيات الموالية للدبيبة وباشاغا أصبح أمرًا واقعًا.

# الترجمان: الحديث عن توتر العلاقة بين اتحاد الشغل والرئاسة غير دقيق

أكد المحلل السياسي التونسي باسل الترجمان أن العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل وأطراف الحكم دائما ما تتسم بالتقارب حينا والتباعد حينا آخر لكنها دائما تلتقي لتحقيق المصلحة الوطنية العليا واستبعد في مقابلة مع صحيفة المرصد أن يكون الاتحاد من القوى التي تجذب إلى الوراء

إلى نص الحوار:

سوزان الغيطاني

> قضية لم الشمل تدخل في إطار الصلح الذي هو أقصر طريق لحل أي مشكلة.

**حدثنا عن أسباب الأزمة بين اتحاد الشغل والرئاسة التونسية تفاصيلها؟**

الحديث عن توتر العلاقة بين اتحاد الشغل والرئاسة أمر غير دقيق فهناك خلاف في وجهات النظر بخصوص مشاركة الاتحاد في اللجان التي تستعد للتأسيس للدستور القادم ولكن يمكن أن نشهد في المرحلة القادمة عودة للقاء بين الجانبين المتمثلين في أطراف الحكم والاتحاد العام التونسي للشغل حيث أن العلاقة بينهما دائما تتسم بالتقارب والتباعد لكنها دائما تلتقي لتحقيق المصلحة الوطنية العليا ولا أعتقد أن اتحاد الشغل سيكون من القوى التي تجذب إلى الوراء

**هل هناك محاولات لتقريب وجهات النظر بين الطرفين؟**

بالتأكيد هناك محاولات عديدة لتقريب وجهات النظر فهناك آذان صاغية وقلوب وأبواب مفتوحة بين الطرفين وأعتقد أنه في المرحلة القادمة سيكون هناك دور مهم للاتحاد في صياغة المشروع المستقبلي المتعلق بالجمهورية الجديدة والدستور الجديد واتحاد الشغل سيبقى كما عهده التونسيين لن يقف في صف معاد لطموحات الشعب التونسي حتى لا يقبع في عشرية سوداء يعلم الجميع كيف

**في المرحلة القادمة سيكون هناك دور مهم للاتحاد في صياغة المشروع المستقبلي المتعلق بالجمهورية الجديدة والدستور الجديد.**

كانت نتائجها على تونس في المرحلة الماضية.

**برأيك هل هناك ضغوط خارجية على اتحاد الشغل التونسي؟**

لا أعتقد أن هناك ضغوط خارجية تمارس على اتحاد الشغل أو الدولة فهذه الأمور مرفوضة من التونسيين لأن كل القوى الوطنية لا تسمح بالتدخلات الخارجية لأي طرف على حساب السيادة الوطنية وهذا الأمر يتفق فيه اتحاد الشغل والرئاسة والحكومة ومن يحاول أن يحرض أطرافا أجنبية على تونس بغض النظر عن موقفه مما يجري اقتصاديا وسياسيا فإنه يقف في موقف خاطئ ويقف في مواجهة الشعب التونسي الذي لديه حساسية عالية من محاولة الاستقواء بالخارج.

**إلى أي مدى تخشى أن يتجه اتحاد الشغل إلى التصعيد ؟**

أستبعد أن يذهب اتحاد الشغل في تصعيده إلى مرحلة اللاعودة حيث ستكون هناك أبواب للحوار بين كل الأطراف من أجل أن تكون هناك عملية استعادة لنسق الحوار المتكامل لتكون هناك رؤية تشاركية لمستقبل تونس وليس رؤية يحاول كل طرف فيها فرض مواقفه على حساب الآخرين.

**هل تتوقع أن اتحاد الشغل لديه رؤية لاصلاح الوضع الاقتصادي؟**

إصلاح الوضع الاقتصادي أمر لا مفر منه بسبب الكوارث التي ارتكبتها الحكومات السابقة ومنظومة

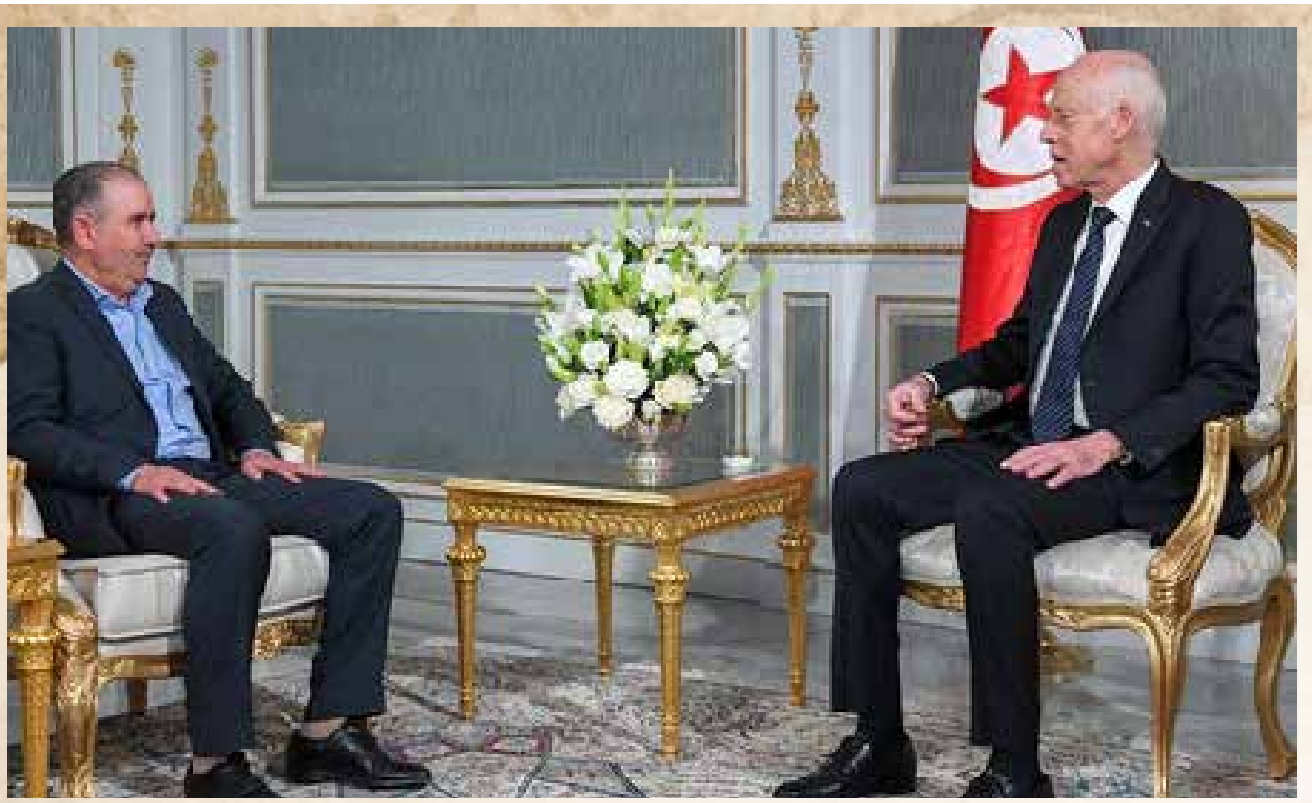

**الأحزاب التي حكمت ساهمت في إفلاس الدولة وتعطيل العمل وتحويل تونس إلى بلد يحكمه اللصوص ناهبي المال العام مبيضي الأموال والفاسدين.**

الخراب التي حكمت تونس السنوات الماضية حيث تم إغراق تونس بديون تزيد عن 40 مليار دولار ولم يكن هناك أي مشاريع تساهم في تحقيق الأهداف التي خرجت من أجلها الثورة في تونس حيث تمثلت الأهداف في العمل والحرية والكرامة الوطنية لكن للأسف فإن الأحزاب التي حكمت ساهمت في إفلاس الدولة وتعطيل العمل وتحويل تونس إلى بلد يحكمه اللصوص ناهبي المال العام مبيضي الأموال والفاسدين وبالتالي فإن تونس اليوم تسعى لاصلاح اقتصادي يعيد الثقة في الاقتصاد التونسي ويعيد المستثمرين الأجانب الذين هربوا جراء أعمال الابتزاز وسرقة الأموال التي قام بها أطراف في الحكومات السابقة وهذه المعلومات موجودة ومنشورة وليست سرا.

**كيف تقيم وضع الاقتصاد التونسي في هذه المرحلة؟**

هناك تحسن في الوضع الاقتصادي بتونس وبدأت الثقة في الدولة تعود كما أن هناك ثبات في قيمة العملة التونسية رغم أن كثيرين راهنوا على انهيارها وضعف احتياطي العملة الأجنبية لكن الاحتياطي جيد جدا ويصل إلى حدود 8.2 مليار دولار وهو رقم مهم جدا يعني أن الاقتصاد بدأ يتعافى وسيتعافى أكثر عندما يكون هناك إصلاحات تقود إلى إطلاق الاقتصاد وتحريره من الفساد والبيروقراطية.

# زهير حمدي: تونس قادرة على النهوض متى تخلصت من أخطبوط الإخوان

استضافت دار الضيافة بقرطاج، أولى جلسات الحوار الوطني التونسي الذي دعا إليه الرئيس التونسي قيس سعيد، من خلال اجتماع اللجنة الاستشارية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حيث توافد ممثلي المنظمات والأحزاب والشخصيات السياسية المشاركين، من بينهم أساتذة قانون دستوري، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، والاتحاد الوطني للمرأة، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وحركة تونس إلى الأمام. وللوقوف على تفاصيل وكواليس الحوار الوطني التونسي أجرت بوابة إفريقيا الإخبارية هذا الحوار مع الأمين العام للتيار الشعبي بتونس زهير حمدي، وإلى نص الحوار:

حوار: همسة يونس

# الغياب الوحيد الذي لم نتمناه في الحوار الوطني هو غياب الاتحاد العام التونسي للشغل.

**بداية.. ما تفاصيل أولى جلسات الحوار الوطني في تونس؟**

أولى جلسات الحوار كانت عادية ومنتظرة من حيث الحضور ومن حيث المضمون، وقد تدخل فيها جميع الحضور لتقديم مواقفهم وتصوراتهم لإدارة الحوار، واعتقد أنه برغم كل الجدل الذي سبق انطلاق الجلسة فأن الأمور مرت عادية وتحقق الهدف المطلوب ولو بصعوبات كانت منتظرة.

**من هي الأطراف المشاركة في الحوار؟**

الأطراف المشاركة كانت الأحزاب الداعمة صراحة لمسار 25 جويلية/ يوليو، على غرار التيار الشعبي إلى جانب المنظمات الوطنية باستثناء غياب اتحاد الشغل والشخصيات الوطنية والأكاديمية وان كان بإمكان اللجنة أن تستدعي عدد آخر من الكفاءات والشخصيات الوطنية التي كانت ستعطي أكثر زخم للحوار وسنحاول في التيار الشعبي أن نكون صوت كل هؤلاء.

**ما تأثير انسحاب عدد من الأطراف من الحوار؟**

الغياب الوحيد الذي لم نتمناه هو غياب الاتحاد العام التونسي للشغل.

**ما هي رهانات الحوار الوطني؟**

الحوار هدفه هو وضع مسودة دستور للجمهورية الجديدة، والمطلوب أن يكون الدستور الجديد نتيجة جهد تشاركي داخل الحوار وخارجه سواء ما عبرت عنه شريحة واسعة من الشعب في الإستشارة الإلكترونية أو المزاج العام الذي يريد القطع مع منظومة الإخوان والفساد وخاصة في علاقة بتفكيك السلطة وسيطرة اللوبيات على مقاليد السلطة التشريعية والتنفيذية.

## من وجهة نظرك.. هل يمكن أن ينجح الحوار في ظل الأوضاع الراهنة؟

الحوار سينجح حسب رأيي لأن هدفه واضح ومحدد هو وضع دستور جديد يستفتى عليه الشعب يعني بالنهاية الحسم بيد الشعب وليس بيد لجنة الحوار وكلما اقتربنا من التعبير عن مطالب الشعب كلما نجحنا.

## برأيك.. ما الخطوات القادمة بعد الحوار: في صورة فشله أو نجاحه؟

الخطوة القادمة هي العمل على نجاح الاستفتاء وهو المعركة المفصلية مع منظومة الإخوان والفساد، فكل التحشيد الحاصل والضغط الخارجي هدفه إرباك الاستفتاء ومنع تغيير منظومة تفكيك الدولة، وبوضوح هناك دول تعتبر الإخوان ورقة بيدها لابتزاز الرئيس داخليا وورقة بيدها في الصراع الإقليمي والدولي وهي من تدعمهم لتبقي على هذه الورقة أطول فترة ممكنة خاصة في ظل المتغيرات العالمية.

# الحوار هدفه وضع مسودة دستور للجمهورية الجديدة.

والشعب عليه الحسم يوم 25 جويلية/ يولية القادم اما إنهاء منظومة الفساد والإرهاب أو العودة إلى مربع الفوضى والتخريب والتمكين.

## ماذا عن المخاوف بشأن تصاعد الاحتقان الشعبي ؟

هناك احتقان سياسي في النخبة وليس احتقان شعبي لأن مطالب النخبة التي تسيدت المشهد طيلة العشرية السابقة غير مطالب الشعب، فهذه النخب كانت بيادق عند شبكات المصالح والقوى الإقليمية وجميعهم يدافعون عن مصالحهم ومصالحهم في استمرار الوضع على ما هو عليه في حين مصلحة الشعب في التغيير الشامل.

## ما الحلول الممكنة لتجاوز الأزمة الراهنة؟

### الحلول واضحة وبدون تعقيد وهي:

أولا دستور جديد يحفظ الحقوق والحريات ويكرس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويحقق التوازن والتوازي بين السلط ويوحد السلطة التنفيذية في نظام رئاسي وسلطة تشريعية تشرع وتراقب إلى جانب محكمة دستورية مستقلة وصاحبة صلاحيات وهيئات رقابية وتعديلية بعيدة عن المحاصصة، إلى جانب تكريس لأول مرة آليات تعزز المشاركة والرقابة الشعبية مثل الاستفتاء والعرائض الشعبية

# الحسم بيد الشعب وليس بيد لجنة الحوار.
# هناك احتقان سياسي في النخبة وليس احتقان شعبي.

وسحب الثقة شعبيا.

ثانيا اتخاذ الرئيس لإجراءات وقرارات كبيرة اقتصادية تتعلق بالفلاحة بما يمكن من وضع عملية إصلاح زراعي شامل على السكة بهدف تحقيق السيادة الغذائية في وضع عالمي بالغ التعقيد كذلك الحد من المديونية والتوريد العشوائي والتهريب وإجراءات أخرى منها حذف الرخص وتبسيط الإجراءات الإدارية المقبلة للإستثمار ومصالح المواطن كالتعريف بالإمضاء والنسخ المطابقة للاصل...

قرارات كبرى في مجال التعاون الدولي تخص إنجاز مشاريع بنية أساسية كبرى مطارات وموانئ وسكك حديد والشروع في إنجاز استثمارات معطلة على غرار سماء دبي ومطار النفيضة.

الرئيس مطلوب منه تنويع علاقات تونس بزيارات خارجية تتوج باتفاق إستراتيجي مع الصين

والبريكس.

ثالثا المحاسبة التي هي الممر الوحيد لاستعادة حقوق الشعب والعبور لدولة القانون والمؤسسات.

## كلمة أخيرة....

تونس قادرة على النهوض في وقت قياسي متى تخلصت من أخطبوط الإخوان والفساد الذي بات مصيره مرتبطا ببعضه وهذا يتطلب المحاسبة، وكذلك اتخاذ كل التدابير لتحرير القرار الوطني الذي يتعرض للابتزاز جراء الوضع الاقتصادي وذلك بالبحث عن بدائل مع القوى الصاعدة في العالم، ثم على الرئيس وكل الوطنيين الشروع في تعبئة الشعب حول حلم وطني كبير واضح وقابل للتحقق ينقل تونس إلى مصاف الدول المتطورة وهي قادرة على ذلك.

# كـركـاتيـر